

## تقرير

لم تخرج لجنة المال والموازنة النيابية أمس، بخلاصة تتصل بأي حل مُرتقب لازمة النفايات التي تتراكم في الشوارع. من المُقرر أن تجتمع اللجنة غدا مع اتحادات البلديات المعنية، في محاولة للتوصل إلى حلول «تراعي الحلول اللامركزية»، بحسب رئيس اللجنة النائب ابراهيم كنعان، الذي أشار إلى ضغط باتجاه اقرار مناقصات التفكك الحراري العالقة في مجلس الوزراء

## جلسة لجنة المال والموازنة: النفايات لن ترفع قريباً



ذكر شهباء بمشروع لينور وقال إن الردم الحاصل كان سيكون في كل الأحوال (مروان طحطم)

## هديك فرفور

النفايات في الشوارع لليوم السابع على التوالي. أسبوعاً مضى على قرار بلدية برج حمود وحزب الطاشناق إقفال الطريق نحو المركز المؤقت لتخزين النفايات في برج حمود «لحين استكمال تنفيذ خطة النفايات الحكومية». في هذا الوقت، يستمر التصعيد «الكتائبي» الرفض لاستكمال مشروع مطمر برج حمود، الذي بدأ منذ أكثر من أسبوعين، وفيما كانت الأنظار تتوجه نحو لجنة المال والموازنة النيابية أمس، للخروج بحل يدرأ خطر النفايات المتكدسة وسمومها، أعلن رئيس اللجنة النائب ابراهيم كنعان، عقب انتهاء الجلسة عن بداية البحث عن رؤى توافقية، ما يعني تمديد «المباحثات» أياماً تُضاف إلى عُمر الأزمة، فما الذي يبحثه اللجنة أمس؟ بحسب كنعان، فندت اللجنة النيابية قرار مجلس الوزراء المُتخذ في آذار الماضي، المتعلق بخطة الحكومة لإدارة النفايات المنزلية الصلبة ورسدت التجاوزات والممارسات الخاطئة في تطبيقه. يُبرز حزب

### لم تلتزم الحكومة ما وعدت به من ناحية الفرز قبل الطمر

الطاشناق قراره بإقفال الطريق أن الحكومة لم تلتزم بما وعدت به. تنقل مصادر اللجنة عن الحزب قوله: «قيل لنا إن المطمر سيستقبل ما ينتج من فرز 1200 طن من نفايات المين وكسروان وجزء من بيروت، وبالتالي تطمر العوادم، لكن ما يجري هو طمر النفايات من دون فرزها، وهو ما حوّل الموقف إلى مكب». يقول كنعان في هذا الصدد: «علينا أن نضع ضوابط وضمانات لتطبيق القرار الوزاري»، مشيراً إلى أن القرار الوزاري «لم يعد مُنزلاً، ويمكننا تعديل خطة النفايات».

في معرض النقاش المُستمر بشأن الإعتراض على طريقة الطمر وآلية الردم الحاصلة، الذي قاده رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل وممثلو حزب الطاشناق، ردّ وزير الزراعة أكرم شهباء على هذا الأمر بالتذكير بمشروع «لينور» (ردم البحر في المين الشمالي)، وبالتالي

«فإن الردم الحاصل كان سيكون على كل الأحوال». سجّل الجميل بعدها اعتراضاً على أن الشركة المتعهددة (شركة داني خوري)، لا تملك أي خبرة في مجال معالجة النفايات، فكان جواب «مجلس الإنماء والإعمار» بأن التركيز «كان منذ البداية على الإشغالات البحرية»، بمعنى آخر «الإعتراض الفني على الشركة لا قيمة له»، طالما أن «الهمم» هو ردم البحر (وفق تاويل المصادر للمداخلات الحاصلة).

هذا الأمر يُعيد النقاش إلى النية الأساسية التي دفعت الحكومة نحو خيار المطامر على البحر: ردمه بغية استحداث عقارات جديدة واستثمارها.

وللتذكير، عندما أصدرت الحكومة في 2015/9/9 قرارها المتعلق بـ «الموافقة على عناوين وتوجهات خطة معالجة وضع النفايات» (المرحلة المُستدامة)، أرفقت القرار بملحق الرقم (2) الذي يشرح آلية البدء بتنفيذ مشروع «لينور». شهية السلطة، كانت مفتوحة منذ ذلك الوقت على ردم البحر والسطو على العقارات المستحدثة التي تقدر قيمتها بمئات ملايين الدولارات على حساب حقوق الناس واملاكهم العامة.

قال كنعان في مؤتمره الصحافي الذي عقده عقب الجلسة: «لا أحد يعتقد أن حل مجلس الوزراء مثالي، لأننا أجمعنا أن الحل المثالي هو خطة طويلة الأمد ضمن اللامركزية الإدارية»، ماذا عن النفايات المترامية؟ هل ستزيلها الخطة الطويلة الأمد؟ سئل كنعان، فأجاب أن السعي الحالي يقضي بين عدم الوقوع بين خيار النفايات في الشوارع والنفايات العشوائية في مكب برج حمود، لافتاً إلى أنه دعا اتحادات البلديات المعنية غداً لطرح بعض الحلول والإقتراحات. وأضاف في هذا الصدد: سنحاول تقسيم الرؤية، وفي المرحلة الأولى سنسأل ماذا بعد الخطة الانتقالية»، مُشيراً إلى أننا «بحاجة إلى فترة انتقالية إلى حين بت اللامركزية الإدارية».

ماذا عن مطمر الكوستابرافا؟ وما آليات الرقابة الفعالة هناك؟ هل سئل مجلس الإنماء والإعمار عن سبب تأجيل المناقصات وتجاوز المهل بأكثر من ثلاثة أشهر؟ ماذا عن تأجيل مناقصتي الجمع والكنس والفرز والمعالجة؟ أسئلة وجهت

إلى كنعان، فكان الجواب يصب ضمن الإجابة نفسها: بحثنا في هذا الموضوع وسنكمل البحث الاربعة (غدا).

وعن المناقصات، قال كنعان إن مناقصة التفكك الحراري لا تزال عالقة في مجلس الوزراء وسيجري الضغط على اقرارها يوم الخميس المقبل، لافتاً إلى أن الخميس المقبل أيضاً هو موعد انتهاء مناقصتي المعالجة والفرز من جهة والكنس والجمع من جهة ثانية.

بحسب المعنيين في المناقصات في مجلس الإنماء والإعمار، لا توجد

حتى الآن مهلة محددة لإعلان نتائج المناقصتين المذكورتين. هذا الأمر يطرح تساؤلاً عن سبب التأخير ويُعيد نقاش «المحاصصات» إلى الواجهة.

على صعيد متصل، ومع تصاعد حملة الرفض لاستكمال مطمر برج حمود، استأنفت «خلية الأزمة لمعالجة مشكلة النفايات في مدينة الشويفات» تحركاتها. أولى هذه التحركات تجلّت أمس، عبر دعوة أطلقتها بعض الجمعيات الأهلية وفعاليات المنطقة إلى «حفل توقيع شعبي» على عريضة رفض إنشاء

«مكب الغدير» (مطمر الكوستابرافا). سبق هذه الدعوة، بروز كتاب من نقابة الطيارين اللبنانيين» موجه إلى مصلحة سلامة الطيران في المديرية العامة للطيران المدني التابعة لوزارة الأشغال العامة والنقل، تداوله بعض الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي. يعود تاريخ الكتاب إلى 7 نيسان الماضي، ويتضمن طلب الطيارين «إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحؤول دون إيجاد مكب للنفايات في المنطقة المجاورة للكوستابرافا قرب مطار رفيق الحريري الدولي (...)

## تقرير

## التغطية الصحية لمن هم فوق الـ64: المستشفيات ستجرب لمدّة

## راجانا حمية

في الخامس عشر من الجاري، يدخل مشروع «التغطية الصحية الشاملة لمن هم فوق الـ64 عاماً» حيز التنفيذ. هذا «التاريخ»، الذي عممه أول من أمس، وزير الصحة العامة، وائل أبو فاعور، «حيث تقتضي الحاجة»، سيفتح الباب أمام من تخطوا الـ64 من العمر، لتغطية «نققات الاستشفاء» على حساب الوزارة، التي طلبت من «جميع المستشفيات والمؤسسات المتعاقدة معها التقيد باستقبال هؤلاء على نفقتنا».

أسبوعان يفصلان عن بدء التطبيق، لكن، فعلياً ما يفصل بين التعميم والتطبيق مسافات طويلة ستقاس بعدد مئات المليارات المستحقّة في ذمة الدولة للمستشفيات (التي تقدرها نقابة أصحاب المستشفيات الخاصة بـ1660 مليار ليرة لبنانية) والمليارات التي سيكلفها مشروع التغطية. في الظاهر، «لا اعتراض على السير بهذا المشروع»، يقول نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة، الدكتور سليمان هارون، ولكن، على أرض الواقع، يسرد هارون الكثير من

التفاصيل التي قد تحول دون ذلك. وينطلق في حديثه من «الوفر» الذي تحدّث عنه أبو فاعور لتغطية نققات المشروع، والمقدرة بحدود 17 مليار ليرة لتغطية «فروقات» الـ15%. يقول هارون إن «الوزارة كلفت شركات خاصة، بناء على طلبنا، مهمتها مراقبة المستشفيات وفواتيرها الإستشفائية، وهذه لديها معايير لدخول المرضى يفترض أن تخفف عدد الداخلين للمستشفى». وعلى هذا الأساس، تقدّر الوزارة أن «العدد اللي رح يخفف، رح يغطي المبلغ اللي قدرته». هذا في المبدأ، أما على أرض الواقع،

### المشروع سيزيد الطلب على الدخول إلى المستشفى لا العكس

فلم توافق نقابة أصحاب المستشفيات على هذا الطرح «وقد أبلغنا الوزير عدم موافقتنا لأسباب تقنية تتعلق

بالحسابات»، يقول هارون، الذي يترجم «عدم الموافقة» بالحديث عن 3 أسباب «أولها أن الطلب على الدخول إلى المستشفى سيزيد لأن الخدمة صارت مجانية، وهنا عرضنا على الوزير أن يكون هناك طرح آخر يجبر المواطن على التفكير مرتين قبل الدخول، كان يتحمل مثلاً مبلغاً رمزياً أو مبلغاً مقطوعاً، وهو ما لم يوافق عليه الوزير». أما السبب الآخر، فيتعلق «بمشكلة السقوف المالية، فإذا زدنا التقييمات على الوزارة أيضاً أن تزيد الموازنة الخاصة بالإستشفاء». أما السبب الثالث، الذي